

Developing Mineral Wealth in The Egyptian Economy in Light of Attracting Foreign Direct Investment and Its Impact on Improving Long-Term Financing Tools (Study Of Gold Mining)

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMS09202303>

Ahmed Saad Khattab 

DBA Researcher, Arab Academy For Science, Technology and Maritime Transport, Egypt

asaad@petroleum.gov.eg

Prof. Farid Moharam

Professor of Financial Accounting, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt

Abstract:

The study aims to determine the impact of foreign direct investment on improving long-term financing tools with the aim of developing mineral wealth and the Egyptian economy by applying it to gold mines in Egypt, and also clarifying the concept of foreign direct investment and the extent of its ability to improve long-term financing tools and achieve development of mineral wealth and also the Egyptian economy. Below is a presentation of the most important results: (1) 1) The results of testing the first sub-hypothesis indicate, “There is a positive relationship between foreign direct investment variables and the volume of business of national or foreign drilling companies operating in the country.” (2) The variables of foreign direct investment (the number of licenses issued for exploration annually - the added licensed area - the total investments spent in annual exploration operations - the total tax collections for companies working in the production of gold from mines in Egypt - the total royalty collected from the Central Bank from companies producing gold from Egyptian mines) affect Positive impact on the variables of the dependent variable, long-term financing instruments, which are (the volume of business of national or foreign drilling companies operating in the country - the volume of business of aerial survey companies - the number of newly added mines - the volume of mine production newly added annually to the service)

Keywords: Mineral Wealth - The Egyptian Economy - Foreign Direct Investment - Long-Term Financing Tools

تنمية الثروة المعدنية في الاقتصاد المصري في ضوء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره علي تحسين ادوات التمويل طويل الاجل (دراسة تعدين الذهب)

أحمد سعد فتوح محمد خطاب 

باحث دكتوراه مهنية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، جمهورية مصر العربية

أ.د. فريد محرم الجارحي

أستاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية

الملخص:

هدفت الدراسة الي تحديد مدي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين ادوات التمويل طويل الاجل بهدف تنمية الثروة المعدنية والاقتصاد المصري بالتطبيق على مناجم الذهب بمصر، وايضا توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى قدرته علي تحسين ادوات التمويل طويل الاجل وتحقيق تنمية للثروة المعدنية وأيضاً للاقتصاد المصري. وفيما يلي عرض لاهم النتائج (1) تدل نتائج الدراسة الي ان "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة" (2) أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية) تؤثر ايجابياً علي متغيرات المتغير التابع أدوات التمويل طويل الأجل وهي (حجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة - حجم اعمال شركات المسح الجوي - عدد المناجم المضافة حديثا - حجم انتاج المناجم المضاف حديثا سنويا للخدمة)

الكلمات المفتاحية: الثروة المعدنية/ الاقتصاد المصري/ الاستثمار الأجنبي المباشر/ ادوات التمويل طويل الاجل

مقدمة

هناك إجماع واسع بين الباحثين على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة وذلك من خلال انتشار المعرفة وتراكم رأس المال (Luiz de Mello, 1999) كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز البنية التحتية للنقل والاتصالات والتعدين في البلدان المضيفة. بجانب دوره المنشود في توفير فرص العمل وزيادة الصادرات والتخفيف من عجز الميزان التجاري وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج فجوات التنمية في الدول النامية. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر محركا للمنافسة والابتكار والخبرات الفنية والمهارات الإدارية، وبالتالي فهي قادرة على تحسين إنتاجية وأداء الشركات المحلية في الاقتصادات المضيفة.

وتسعى كافة الدول النامية ومن بينها مصر إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل منافسة شديدة من جانب دول آسيا - مثل كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وإندونيسيا وتايلاند- التي تستحوذ على مستويات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية. وانطلاقا من ذلك حظيت العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو محدداته المختلفة الاقتصادية والمؤسسية والسياسية بقدر كبير من الاهتمام والدراسة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المصرية المتعاقبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتعويل عليها لتخفيف وعلاج الكثير من مشاكلها الاقتصادية الكلية. إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تدفق إلى مصر ظل دون المستوى المنشود، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أقصى قيمة له عام ٢٠١٩ مسجلا 9 مليار دولار فقط، في حين كانت قيمة هذا الاستثمار متواضعة في سنوات السلسلة الزمنية 1975 – 2020 بشكل عام. بل سجل هذا الاستثمار قيما سالبة في بعض السنوات. كذلك كان الحال بالنسبة لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي سجل قيما متواضعة للغاية لذات الفترة الزمنية.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين أدوات التمويل طويل الأجل بهدف تنمية الثروة المعدنية والاقتصاد المصري.

أولاً: مشكلة البحث وفروضة

نظرا للأهمية المتنامية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أدوات تمويل التعدين فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة الآتية:

• الي أي مدى يساهم زيادة عدد رخص البحث عن الذهب في زيادة الطلب على شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة؟

• الي أي مدى يساهم عدد رخص البحث عن الذهب في زيادة الطلب على شركات معامل تحليل العينات الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة؟

• الي أي مدى يساهم زيادة عدد رخص البحث عن الذهب في زيادة الطلب على شركات المسح الجوي والاستشعار عن بعد الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة؟

وفي ضوء طبيعة ومشكلة البحث، والمستهدف منه قام الباحث بتحديد مجموعة من الفروض ليتم إختبارها وهي كما يلي:

الفرض الرئيسي الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأدوات التمويل طويل الأجل، ويتفرع من هذا الفرض مجموعه من الفروض الفرعية الآتية:

• الفرض الفرعي الأول: هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة

- الفرض الفرعي الثاني: هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم أعمال شركات المسح الجوي
- الفرض الفرعي الثالث: هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المناجم المضافة حديثاً
- الفرض الفرعي الرابع: هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم إنتاج المناجم المضاف حديثاً سنوياً للخدمة.

ثانياً: أهمية وأهداف البحث

تهدف الدراسة الي ما يلي:

- تحديد نوع قوة العلاقة بين زيادة عدد رخص البحث عن الذهب في زيادة الطلب علي تمويل مشروعات البحث عن الذهب من خلال تمويل صناديق سيادية متخصصة بالتعدين او بنوك وبورصات وشركات تمويل متخصصة بالتعدين
- تحديد نوع قوة العلاقة بين زيادة إنتاج الذهب المحلي في زيادة فرص العمل المباشرة والغير مباشرة بالدولة
- تحديد نوع قوة العلاقة بين زيادة إنتاج الذهب المحلي علي متوسط زيادة مستوي الأجور بقطاع التعدين
- تحديد نوع قوة العلاقة بين زيادة عدد رخص البحث عن الذهب في زيادة الطلب علي شركات خدمات التعدين مثل الحفر والتحاليل والمسح الجوي الوطنية أو الأجنبية العاملة بالدولة.
- ومن ثم يمكن تقديم مقترحات لوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية لزيادة مساهمة قطاع التعدين المصري في الناتج المحلي الاجمالي مرتكزا علي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في مناجم الذهب الجديدة. وترجع أهمية البحث الي ما يلي:
- إمكانية الاستفادة من النتائج والحلول والتوصيات التي تخلص إليها الباحث من خلال دراسته لمزيا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في تحسين أدوات التمويل طويل الأجل ومدى مساهمته في خلق تنمية إقتصادية للدول المضيفة من خلال التطبيق على عينه محل الدراسة.
- تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للباحثين والمهتمين بموضوعات الاستثمار الاجنبي المباشر وأدوات التمويل طويل الأجل خاصة فيما يتعلق بقطاع التعدين.

ثالثاً: منهج البحث وحدوده

اتبع الباحث المنهج الوصفي الإستنباطي، حيث قام الباحث باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية لوصف خصائص مجتمع البحث والظاهرة البحثية ودرجة الارتباط بين المتغيرات بعضها البعض، ومن ثم تبني المنهج الإستنباطي من أجل تفسير سلوك الظاهرة محل البحث وذلك من خلال التحقق من فروض الدراسة باستخدام أساليب الإقتصاد القياسي والإحصاء التحليلية لفحص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين أدوات التمويل طويل الاجل بهدف تنمية الثروة المعدنية والاقتصاد المصري.

تحقيقاً لأهداف الدراسة وطبقاً لإجراءات الدراسة التطبيقية، فإن فترة اجراء الدراسة من عام ٢٠٢١ الي عام ٢٠٤٠ وذلك في ضوء برنامج تطوير قطاع التعدين المصري الذي أطلقتته وزارة البترول والثروة المعدنية في عام ٢٠١٨ والذي تضمن استراتيجية متكاملة للتعدين المصري.

رابعاً: الدراسات السابقة

عرض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وأدوات التمويل طويل الأجل والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التعرف على الأهداف وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات من اجل تحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة وبناء فرضيات الدراسة الحالية .

١ - دراسة: زينب عليوة، ٢٠١١، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر.

هدفت الدراسة إلى تناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك أثره على الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٩، وقد أظهرت النتائج أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمحدد للنمو الاقتصادي في مصر إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى مثل: الاستثمار المحلي، وقيمة الواردات الكلية، وإجمالي في الدولة، وقيمة الصادرات الكلية وحجم الإنفاق العام، والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد. وقد أظهرت النتائج تباين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من قطاع لآخر نظرا لارتفاع القيمة المضافة لبعض القطاعات، كالقطاع الصناعي عن القطاعات الأخرى.

٢- دراسة: خالد الباجوري (٢٠١٢)، بعنوان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر.

وتعتبر هذه الورقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام المنهج القياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في مصر، كما أبرزت الدراسة أهمية الاهتمام بعنصر رأس المال البشري وزيادة العملية التصديرية، والسعي إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وخصوصا الإنتاجي منه، وإزالة كافة المعوقات التي تعترضه.

٣- دراسة: شوقي والحداد (٢٠١٣)، بعنوان: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا: دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر).

تهدف الدراسة إلى معالجة مشكلة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا (تونس، ليبيا، مصر)، وذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية، ثم دراسة هذا الأثر باستخدام المنهج الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة ١٩٨٦ إلى غاية ٢٠٠٨ نظرا للاستقرار الذي شهدته تلك الدول في هذه الفترة.

خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كانت متباينة بين اقتصاديات دول الدراسة، حيث بينت الدراسة القياسية حجم الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس وليبيا، بالمقابل كانت آثاره سلبية بالنسبة لمصر.

٤- دراسة: زدون و بغداد (٢٠١٨)، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٨٠ - ٢٠١٦ .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦، حيث تناولنا في المرحلة الأولى مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المرحلة الثانية تطرقنا إلى أهم الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة المضيفة، وفي المرحلة الثالثة قمنا بدراسة قياسية لعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستعمال نموذج التكامل المشترك لجوهانسن Johansen، إضافة إلى اختبار العلاقة السببية لجرانجر Granger. خلصت نتيجة الدراسة القياسية إلى معنوية التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

٥- دراسة: دحماني نور الهدي (٢٠١٩)، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان دوره في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) باستخدام منهجية غرانجر للسببية التحديد اتجاه العلاقة على المدى القصير والطويل. خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة ومتواضعة وأغلبيتها في

القطاع النفطي، وتم التوصل أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، لذا يجب العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة من حوافز اقتصادية وحماية قانونية.
٦- دراسة: احلام السنطاوي (٢٠٢١)، بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ٢٠٢٢-٢٠١٨

اقتصرت الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر) والمحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتحديد أيهما اقدر على تحفيز النمو، توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نمو الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي، ووجود علاقة إيجابية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي، وتنافس وعدم تكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، أيضاً تزايد الأهمية النسبية للاستثمار المحلي بالنسبة للناتج المحلي خلال فترة الدراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن الاستثمار المحلي أتم بالاستقرار خلال فترة الدراسة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار المحلي أكثر قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

٧- دراسة محمود عبدالرحيم (٢٠٢٣)، بعنوان: أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٦/٢٠٢٠ .

سعت هذه الدراسة الى قياس أثر جودة المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية 1996 – 2020. وذلك باستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي كمقياس لجودة المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة في القياس على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كمتغير تابع وبين المتغيرات المفسرة التي استخدمت في النموذج، سواء المتغيرات المؤسسية أو المتغيرات الاقتصادية الأخرى. حيث بينت نتائج النموذج القياسي وجود أثر معنوي وموجب لمؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة الأطر التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وأثر معنوي وسالب لمؤشري لمشاركة والمسائلة وفعالية الحكومة، على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

خامساً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment، هو ذلك الاستثمار الذي يتبع بالمراقب لمؤسسة فيأخذ بصورة تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسة في البلد المضيف، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يزود بالمال، بل تكون المنشأة الأجنبية مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد.

يُعرّف صندوق النقد الدولي IMF الاستثمار بأنه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الأجنبية في دولة غير دولة المؤسسة الأم. وان المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها، وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رؤية في إدارة المؤسسة.

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠: سجلت مصر عام ٢٠٠٠ استثمارات تقدر ب٢٣٥ مليار دولار، ولكن ساء الوضع في عام ٢٠٠١ نتيجة تأثره بالعواقب الاقتصادية لهجمات ١١ سبتمبر، والحرب على العراق والظروف السياسية غير المؤكدة في المنطقة والبيئة العالمية بشكل عام واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠٠٣. ارتفعت تدفقات الاستثمار بشكل هائل بداية من ٢٠٠٤ لتبلغ قيمتها ١,٢٥٣ مليار دولار، بسبب تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول من ٥٦% إلى ٧٢% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، وظل الاستثمار الأجنبي المباشر يواصل ارتفاعه من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، وحدثت تلك الزيادة نتيجة تعزيز المناخ الاستثماري وبيع شركات محلية لمستثمرين أجانب، إضافة لبعض التعديلات التي قدمتها الدولة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، ومن أهمها تعديل النظام الضريبي في

عام ٢٠٠٥ حيث استهدف التعديل تسهيل النظام الضريبي المصري وتطبيق الإعفاءات، بما يتضمن إعفاء من الضرائب علي أرباح الشركات والمشاركين فيها، وذلك للتشجيع علي الإستثمار في المناطق الصناعية والمجمعات العمرانية الجديدة، علاوة علي ذلك تبني الحكومة المصرية لسياسة جديدة وهي سياسة الخصخصة، لم يكن لتلك الزيادة إضافة إلى المشروعات الإنتاجية سواء صناعية أو زراعية، واستمر الوضع كذلك حتي الأزمة المالية العالمية (عبدالحاميد، ٢٠١٧).

الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١: إنخفض الإستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦,٣٧ مليار دولار أمريكي، وظل الإستثمار الأجنبي المباشر يواصل انخفاضه حتى عام ٢٠٠٩، فقد كان أكبر انخفاض في الإستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى ٥,٩٦ مليار دولار أمريكي نتيجة تأثره بالأزمة المالية العالمية. لم يتغير الوضع كثير في السنوات التالية، حيث استمرت تدعيات الأزمة في التأثير سلباً علي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حيث انخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو يكاد يكون قد انعدمت بل سجلت أرقام سالبة ٤٨٢٧٠٠ - ما يعني خسائر جراء قيام ثورة يناير، الأمر الذي أدى إلى ركود كبير في كافة القطاعات الإقتصادية، ويرجع هذا الإنخفاض إلى تدني حجم التدفقات الداخلة بالإضافة إلى تصفية العديد من المستثمرين الأجانب لمصالحهم في مصر نظراً لحالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي التي شهدتها مصر في تلك الفترة.

الفترة ٢٠١٢-٢٠٢١: ارتفعت التدفقات في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢,٨ مليار دولار أمريكي بسبب الدعم السياسي القطري، وبعد مؤتمر مصر الإقتصادي ارتفع الإستثمار ليصل إلى ٧,٤ مليار دولار و ٨,١١ مليار دولار في أعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي، ارتفع الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر ١١% ليلعب ٩ مليارات جنية وهو ما يمثل ٢٠% من إجمالي القارة الأفريقية في عام ٢٠١٩ وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أصبحت مصر في المراكز الستة الأولى في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، فاحتلت مصر المرتبة ١١٤ من بين ١٩٠ دولة، وبحسب التقرير الصادر عن البنك المركزي ، تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث سجل الإستثمار الأجنبي المباشر خلال ٢٠٢٠ نتيجة تفشي وباء كورونا وتداعياته السلبية على الإقتصاد العالمي والمصري، والإغلاق الذي حدث في مختلف أنحاء العالم، والذي أدى إلى تباطؤ المشروعات الإستثمارية الموجودة، وكذلك الإنكماش العميق الذي قاد الشركات العالمية، ووجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها، فسجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٥,٨٥١ مليار دولار، واستمر الانخفاض فسجلت عام ٢٠٢١ نحو ٥,١٢٢ مليار دولار.

سادساً: أدوات تمويل التعدين الذهب في مصر

يتم الحصول على التمويل طويل الأجل من أسواق رأس المال ، وذلك من خلال الإقتراض طويل الأجل وصادر السندات والأسهم العادية والممتازة واحتجاز الأرباح ، وتقسم مصادر التمويل طويل الأجل إلى مصادر تمويل بالدين وتشمل الإقتراض طويل الأجل وصادر السندات ، ومصادر التمويل بالملكية وتشمل إصدار الأسهم العادية واحتجاز الأرباح ، أما الأسهم الممتازة فأنها تعد مصدر هجين أي أنه مزيج من أموال الدين والملكية . (الشديفات ، ٢٠٠١).

أدوات تمويل التعدين تسمع في كثير من الاحيان تمويل مغامر (Venture Capital) وذلك لان الاستثمار في التعدين من انواع الاستثمارات الخطرة حيث كل ٢٠٠ فرصة بحث عن المعادن واحدة فقط تتحول لكشف تجاري وانتاج اي اقل من نصف في المئة فرصة احتمال وجود كشف ذو جدوي اقتصادية وبالإضافة الي ذلك طول فترات البحث والتي قد تصل الي ١٢ عام مع زيادة نفقات البحث نتيجة تحديات الحفر البري والصخري والجبلي بمساحات واسعة تصل الي ٢٠ كم مربع في بعض الاحيان عكس البترول والغاز حيث تتركز مساحات البحث عندهم في مناطق مجدودة لذلك يحتاج التعدين الي مصادر تمويل خاصة ذات قدرة علي حساب المخاطر

عالية وذات خبرة كبيرة بمشروعات التعدين ذات الطبيعة الخاصة ومنها صندوق سيادي للتعدين وبنوك ومؤسسات مالية تعدينية متخصصة مثل Venture Capital institutions البورصات التعدينية .
يعتبر التعدين بمختلف أشكاله أحد أهم طرق الحصول على الأموال بالنسبة للدول، ويعد تعدين الذهب أحد أهم هذه الطرق لما له من جاذبية خاصة سواء للمواطن او حتى للإحتياطي النقدي للدول، وعليه يعتبر من ألهم التوصل إلى كيفية تعدين الذهب وطرق استخراجها وكذلك و أماكن مناجم الذهب في مصر و كم إنتاجها و الإحتياطي به.

أ) تعدين الذهب

التعدين بمناجم الذهب هي صناعة متخصصة تعمل علي مرحلتين ، المرحلة الاولى هي **مرحلة البحث عن الذهب** وهي تعد المرحلة الأخطر بالاستثمار حيث كل ٢٠٠ فرصة بحث عن الذهب ، فقط فرصة واحدة تنجح في التحول الي انتاج اقتصادي أي اقل من ٠,٥ % نسبة نجاح ، لذلك نسبة ٧٥ % من المخاطر الاقتصادية لتلك الصناعة التعدينية تكمن في المرحلة الاولى وهي مرحلة البحث عن المعادن ، وتمتد تلك المرحلة الي ٨ سنوات طبقا للقانون المصري للتعدين رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩، حيث يضخ المستثمر الأجنبي بها طبقا للقانون حد أدني ٥ مليون دولار لكل منطقة امتياز بمساحة تقديرية ١٧٠ كم مربع في صورة اعمال علي سبيل المثال لا الحصر عمليات حفر واستكشاف وتحليل عينات وكتابة تقارير تحليلية للعينات ورسم خرائط جيولوجية وانشاء معسكراتعاشة للبعثات الجيولوجية بمناطق الامتياز الصحراوية وعمل نموذج محاكاة للتمعدنات الأرضية بمنطقة الامتياز وتحديد الاحتياطي المؤكد القابل للاستخراج والاستغلال الاقتصادي علي مدار عمر المشروع (عمر المنجم).

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي **مرحلة الاستغلال** والتي تبدأ بعمل دراسة جدوي اقتصادية للمشروع يتم فيها عمل دراسة فنية لاختيار تكنولوجيا الاستخراج والاستغلال وتحديد درجة النقاوة وتشمل أيضا دراسة اقتصادية تشمل تكاليف التشغيل والتي تعد الأعلى من مثيلاتها في البترول بسبب ارتفاع تكاليف التعامل مع المواد الصلبة عن المواد السائلة من حيث النقل والفرز والفصل والتخزين وغيرها عن مثيلاتها من المواد الغازية او السائلة بالبترول ، تليها دراسة السوق والتي تحدد سعر البيع وواجهات البيع وتكاليف النقل والتوزيع وتنتهي بدراسة الأثر البيئي والمجتمعي للمشروع ، وتقدم تلك الدراسات لجهات التمويل الأجنبي او الشركات العالمية الكبرى بالتعدين والمنظمة في الذهب لتوفير تمويل المشروع، ثم تأتي مرحلة بناء المنجم والتي تبدأ بأعمال التنجيم السطحي في مرحلة الإنتاج الأولى والتي تمثل نصف عمر المنجم تقريبا تليها مرحلة التنجيم التحت سطحي والتي تكون اكثر كلفة من السطحي، وتنتهي بأعمال اغلاق المنجم في نهاية عمر المشروع والتي لا تقل عن ٢٠ عام وقد تصل في بعض الأحيان الي مئة عام في بعض المناجم القديمة بأستراليا وكندا.

ب) منجم السكري بمصر :

يعد منجم السكري للذهب بصحراء مصر الشرقية المنجم الوحيد لتعدين الذهب في مصر، ويتم استخلاص الذهب عن طريق التعدين السطحي والباطني، حيث يوجد منجم سطحي وثلاثة مناجم باطنية. وقد أثرت عوامل التشكيل الباطنية في تمعدن الذهب بجبل السكري، وساعدت الخصائص التضاريسية والجيومورفولوجية في تيسير تعدين الذهب، ويدور الإنتاج السنوي للذهب في ٢٠٢٠ حول نصف مليون أوقية.

ولمنطقة منجم السكري تاريخ تعديني طويل خلال كل المراحل التاريخية لمصر، بداية من عصر ما قبل الأسرات (نحو ٣٢٠٠ سنة ق م.) مروراً بعصور البطالمة والرومان البيزنطيين وبداية الفترة العربية، وكذلك أثناء الاحتلال البريطاني لمصر، ومازال تعدين الذهب حتى الوقت الحاضر (2015 Khalil et al, p 29) و كان تعدين الذهب في الفترات التاريخية السابقة يتم من عروق الكوارتز ومن رواسب بطون الأودية القريبة من الجبل، وتوجد بقايا المستوطنات التعدينية في منطقة الدراسة (Klemm&Klemm.2013,pp 212, 213)

كما توجد العديد من الحفر الصغيرة والمتناثرة لمسافة ٢ كم على طول امتداد جبل السكري، وأيضا في وادي فرعون الذي يعد أحد الأودية الصغيرة التي تتبع من جبل السكري وتصب في وادي السكري الرئيسي. وتقدر كمية الذهب المستخرجة من المنجم في الفترات التاريخية السابقة بنحو ١٠٠٠ كجم، كما تم تعدين الذهب على فترات متقطعة من القرن العشرين، وبلغ إجمالي كمية الذهب الذي تم تعدينه خلال القرن العشرين ٤٧٦٨ كجم، ثم توقف التعدين في عام ١٩٥٠، وثمة محاولات لعودته مرة أخرى، حتى عاد في أواخر ٢٠٠٨ (p.30, ٢٠٠٩ October 30 Prospectus Centamin) ومن المتوقع أن يستمر التعدين الحالي حتى عام ٢٠٣٥. ويتم تعدين الذهب في المنجم عن طريق التعدين السطحي والتعدين الباطني، وقد نتج عن ذلك تغيرات تضاريسية وجيومورفولوجية كبيرة ما بين ازالة للعديد من الظاهرات. نتاج ظاهرات أخرى بشرية المنشأ، وعلى الرغم من التضاريسية والجيومورفولوجية، والدور الكبير الذي تلعبه الأنشطة التعدينية في العالم، إلا أن دراسات الآثار التضاريسية والجيومورفولوجية الناتجة عنها قليلة. وقد أدت وفرة وتنوع المرئيات الفضائية بدقة مكانية وزمنية متعددة إلى توفير سجل تاريخي طويل من البيانات، وساعد ذلك الباحثين على رصد التغيرات في الاتجاه ا على المقارنة البصرية والتغير الطيفي بين عدد من المرئيات الأفقي، اعتمادت في تواريخ مختلفة. ذا كانت هذه المنهجية أثبتت نجاحها في رصد تغيرات الغطاء الأرضي و بعض الأشكال التضاريسية والجيومورفولوجية، إلا أنها لا توضح التغيرات الرأسية. الغاية في الدراسة الجيومورفولوجية، كما أنه يمكن استخدام ويعد التغير الرأسي مهم نماذج ارتفاع رقمية في تواريخ متتالية لرصد التغيرات الجيومورفولوجية، ويمكن دمجها مع مرئيات فضائية في نفس التواريخ للحصول على صورة ثلاثية الأبعاد تستخدم لرصد التغيرات الجيومورفولوجية الرأسية والأفقية بدقة عالية.

ج) إنتاجية وإحتياطي منجم السكري

يمكن دراسة إنتاجية المنجم ا على التقارير والمنشورات الصادرة عن شركة اعتماد سنتامين خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨، بلغت جملة كمية المواد التي تم نقلها من المنجم السطحي حتى نهاية عام ٢٠١٨ نحو ٦,٤٠١ مليون طن، منها نحو ٤,٧٠ مليون طن بها معادن ثمينة، والباقي خال من المعادن الثمينة، وبلغ إجمالي إنتاج الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٨ نحو ٣٦,٣ مليون أوقية (١٠٤٤٢١ كجم)، بمتوسط سنوي ٧,٣٣٥ ألف أوقية، وانحراف معياري ٥,١٧٦ ألف أوقية.

ترتفع سنوياً كمية الخامات المعالجة في المصنع؛ حيث ارتفعت من ٣,٦ إلى ١٢,٦ مليون طن في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨ على التوالي؛ ويرجع ذلك إلى تنفيذ عدة مراحل لتوسيع المصنع ورفع قدرة معالجته السنوية، ويرجع الارتفاع الكبير في كمية الخام المعالجة في المصنع عام ٢٠١٨ إلى فتح التعدين السطحي من مرحلتين جديدتين في شمال وغرب المنجم (Centamin plc Annual Report, 2018, PP. 3, 52).

سابعاً: برنامج تطوير قطاع التعدين المصري

لقد عانى قطاع التعدين المصري من ضعف واضح في نمو الاستثمارات منذ نشأتها حتى بداية التطوير وذلك للأسباب التالية: (برنامج تطوير قطاع التعدين المصري, ٢٠٢٣)

- ضعف مرونة الإجراءات في عرض الفرص الاستثمارية المطروحة على سبيل المثال نظام الترخيص الالكتروني الشامل (Cadaster)
- عدم وجود نموذج إقتصادي جاذب للإستثمار التعديني
- عدم وجود نماذج عقود على مستوى عالمي يتم اتاحتها على الموقع الالكتروني للهيئة المصرية العامة بشفافية.

لذلك قامت الهيئة البدء في برنامج إصلاح وتطوير للوضع الراهن لقطاع التعدين، حيث تم تشخيص محاور التطوير الأساسية لإصلاح كافة جوانب الصناعة القائمة وذلك من خلال خطة عمل تنفيذية تقوم بها وزارة

البتروال والثروة المعدنية على مدار عامين. وفيما يلي شكل يوضح برنامج تحديث وتطوير قطاع التعدين المصري.

(المشروعات التنفيذية لعملية الإصلاح والتطوير)



مشروع ضبط الهيكل

- إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لقطاع الثروة المعدنية من أجل إدارة العملية التعدينية بالشكل الأمثل وبدون تضارب للمصالح.



مشروع ضبط نظام التراخيص

- وضع نظام واضح وشفاف لمنح تراخيص الاستكشاف.
- وضع نموذج لاتفاقيات الاستغلال.
- إتاحة المعلومات الجيولوجية للمستثمرين من خلال نظام رقمي.



مشروع ضبط النظام المالي

- إعادة النظر في شروط اتفاقيات مشاركة الإنتاج وتطبيق نظام التاوة والضرائب.
- تعظيم الإيرادات الحكومية من عمليات التعدين مع إيجاد مناخ جاذب للاستثمارات.



مشروع الإصلاح التشريعي والقانوني

- التعديل في بعض مواد قانون التعدين ولائحة التنفيذ لرفع قدرة المستثمر على التنبؤ وبث المزيد من الشفافية
- فصل عملية منح تراخيص الاستكشاف عن اتفاقيات الاستغلال للتوسع في نشاط التعدين

شكل رقم (١) برنامج تحديث وتطوير قطاع التعدين المصري

المصدر: من تقرير تحويل الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية عام ٢٠٢٣

(أ) أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج الي تحقيق الإصلاح الفني الشامل والقانوني والإداري للمنظومة التعدينية في فترة زمنية عامين طبقا للجدول الزمني المبين فيما يلي مما يحقق فيما بعد على مدار ٢٠ عام من الآن اهداف الخطة الاستراتيجية.

(ب) ملامح البرنامج:

تم عمل دراسة تشخيصية مستفيضة لكافة جوانب صناعة التعدين المصري، تم ووضع المحاور الرئيسية التي يجب ضبطها في مرحلة انتقالية تستمر على مدار عامين، يتم اصلاح الوضع الراهن فيها وبالتوازي يتم العمل علي جذب الاستثمارات التعدينية من خلال اطلاق المزايدات المتتالية لكافة المعادن مع مراعاة تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك مثل التشريعات والخرائط وبناء القدرات البشرية ومن هنا تم تصميم برنامج تحديث وتطوير قطاع التعدين المصري علي مدار عامين يستهدف سبعة مشروعات تنفيذية لعملية الإصلاح والتطوير لقطاع التعدين المصري، كما يلي: (برنامج تطوير قطاع التعدين المصري، ٢٠٢٣)

قامت الوزارة في ٢٠١٨ من خلال مناقصة عالمية بالتعاقد مع استشاري عالمي (شركة Wood Mackenzie) إحدى كبرى بيوت الخبرة الدولية التي لها خبرات مماثلة في مجال التعدين في عدد من الدول مثل الاكوادور وبتسوانا وسلطنة عمان والتي ساهمت في تحقيق نتائج متميزة في مجال التعدين في تلك الدول وتم وضع خارطة طريق لعملية التحديث والتطوير تتضمن مرحلتين:

المرحلة الأولى عمل دراسات تشخيصية ووضع رؤية استراتيجية: وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي تضمنت عمل دراسات تشخيصية وعقد جلسات استماع مع صانعي القرار والمعنيين بالقطاع وممثلي وزارات الدولة المعنية والمستثمرين ومقارنتها بالنماذج الدولية الناجحة في مجال التعدين Benchmarking مثل استراليا وكندا وجنوب افريقيا، وتم إصدار تعديلات قانون الثروة المعدنية رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ وكذلك اللائحة التنفيذية للقانون والتي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٠.

المرحلة الثانية وتتضمن: التعاقد مع شركة وود ماكنزي الاستشاري الدولي للبدء جزئياً بأعمال المرحلة الثانية للبرنامج، بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٠ عن طريق شركة إنبي وتتضمن وضع نظام للتراخيص والترويج للاستثمار.

ثامناً: نتائج فروض الدراسة

لقياس نماذج الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وهو الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، وفيما يلي نماذج الدراسة المقترحة لقياس فروض الدراسة:

➤ **الفرض الرئيسي للدراسة:** يمكن التعبير عن فرض الدراسة الرئيسي والفروض الفرعية من خلال النماذج الآتية:

$$Sif_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIC_{it} + \beta_2 ARE_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 TAX_{it} + \beta_5 ROY_{it} + \beta_6 AIR_{it} + \beta_7 CIT_{it} + \varepsilon \dots (1)$$

$$Sai_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIC_{it} + \beta_2 ARE_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 TAX_{it} + \beta_5 ROY_{it} + \beta_6 AIR_{it} + \beta_7 CIT_{it} + \varepsilon \dots (2)$$

$$Num_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIC_{it} + \beta_2 ARE_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 TAX_{it} + \beta_5 ROY_{it} + \beta_6 AIR_{it} + \beta_7 CIT_{it} + \varepsilon \dots (3)$$

$$Pro_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIC_{it} + \beta_2 ARE_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 TAX_{it} + \beta_5 ROY_{it} + \beta_6 AIR_{it} + \beta_7 CIT_{it} + \varepsilon \dots (4)$$

ويوضح الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة ونوع كل متغير بالإضافة الي رمز كل متغير كما يلي:

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة

نوع المتغير	التعريف	المتغير
الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا	LIC
	المساحة المرخصة المضافة (كم ^٢)	Are
	اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية	INV
	اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر (دولار)	tax
	اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية (دولار)	ROY
أدوات التمويل طويل الاجل	حجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة (دولار)	SIF
	حجم اعمال شركات المسح الجوي (دولار)	SIA
	عدد المناجم المضافة حديثاً	Num
	حجم انتاج المناجم المضاف حديثاً سنويا للخدمة (حجم الانتاج بالاقوية نظرا لاختلاف حجم المناجم)	Pro
متغيرات رقابية	الموانئ البحرية والمطارات الجوية المتواجدة بمواقع التعدين	air
	المدن الجديدة المنشأة حديثاً والموجودة بمناطق التعدين	cit

المصدر: من إعداد الباحث بناء علي فروض الدراسة المقترحة.

(1) **الفرض الفرعي الأول H_{1:1}:** هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة.

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين إلى أن قيمة المعنوية بلغت (٠,٢١٨٨) وهي أكبر من ٥%، أي أنه لا يوجد أي اختلاف للتباين في نموذج الانحدار المقدر، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض بعدم بأنه لا يوجد أي اختلاف للتباين للنموذج، ورفض الفرض البديل بأنه يوجد اختلاف تباين للنموذج، وهو ما يُعدُّ أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج المقدر.

كذلك تبين من اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، ان قيمة المعنوية لنموذج الانحدار الخطي (٠,١٨٤) وهي أكبر من ٥%، أي أنه يمكن قبول الفرض بعدم، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو مؤشر جيد على جودة النموذج. وفيما يلي عرض نتائج نموذج الانحدار المقدر، ولغرض تحديد نتيجة الفرضية العدمية الرئيسية الأولى اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد.

جدول رقم (٢) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الأولى

SIF	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
LIC	0.557	1.372	5.71	0.000	4.605	6.510	**
Are	0.335	1.573	3.99	0.007	6.611	2.970	**
INV	0.451	.796	6.57	0.002	2.186	1.284	**
tax	0.398	1.847	3.50	0.019	3.115	1.797	**
ROY	0.455	2.042	2.44	0.015	4.708	2.102	**
air	0.179	1.382	4.30	0.018	4.808	1.216	**
cit	0.132	1.178	2.17	0.002	2.760	2.371	**
Constant	0.185	3.508	3.28	0.000	2.616	1.087	**
Mean dependent var		56.3832	SD dependent var			24.353	
R-squared		0.698	Number of obs			20	
F-test		63.737	Prob > F			0.000	
Akaike crit. (AIC)		81.781	Bayesian crit. (BIC)			89.747	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

المصدر: مخرجات برنامج Stata v14

بلغت قيمة F المحسوبة (٦٣,٧٣) وبقيمة دلالة إحصائية (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل كبير، بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (٠,٦٩٨) وهو ما يدل على أن (٦٩,٨٪) من التغيرات التي تحدث في حجم أعمال شركات الحفر الوطنية أو الأجنبية العاملة بالدولة ترجع إلى التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - إجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - إجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - إجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات إنتاج الذهب من المناجم المصرية)، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة، ولا بد من التنويه أن قيمة R^2 معامل التفسير تقع ما بين (٠ - ١) وفي حال كانت قيمتها أكبر من ٣٠٪ فإنه يمكن الاعتماد على بناء معادلة رياضية للتنبؤ بالتغير في حجم أعمال شركات الحفر الوطنية أو الأجنبية العاملة بالدولة، معادلة الانحدار المستخرجة من النموذج والتي نستطيع التنبؤ من خلالها:

$$Sif_{it} = 0.185 + 0.557 LIC_{it} + 0.335 ARE_{it} + 0.451 INV_{it} + 0.398 TAX_{it} + 0.455 ROY_{it} + 0.179 AIR_{it} + 0.132 CIT_{it}$$

(2) **الفرض الفرعي الثاني $H_{1:2}$:** هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم أعمال شركات المسح الجوي

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين إلى أن قيمة المعنوية بلغت (٠,١٣٨٠) وهي أكبر من ٥٪، أي أنه لا يوجد أي اختلاف للتباين في نموذج الانحدار المقدر، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض بعدم بقاءه لا يوجد أي اختلاف للتباين للنموذج، ورفض الفرض البديل بأنه يوجد اختلاف تباين للنموذج، وهو ما يُعدُّ أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج المقدر، بينما جاءت قيمة المعنوية لنموذج الانحدار الخطي (٠,٢٠٢) وهي أكبر من ٥٪، أي أنه يمكن قبول الفرض بعدم، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو مؤشر جيد على جودة النموذج. وفيما يلي عرض نتائج نموذج الانحدار المقدر.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الثانية

SIA	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
LIC	0.404	1.52292	6.26	0.000	5.11155	7.2261	**
Are	0.380	1.74603	4.60	0.006	7.33821	3.2967	**
INV	0.193	0.88356	3.87	0.004	2.42646	1.42524	**
tax	0.527	2.05017	2.84	0.009	3.45765	1.99467	**
ROY	0.342	2.26662	5.72	0.001	5.22588	2.33322	**
air	0.085	1.53402	2.51	0.002	5.33688	1.34976	**
cit	0.21	1.30758	4.15	0.004	3.0636	2.63181	**
Constant	0.372	3.89388	3.44	0.000	2.90376	1.20657	**
Mean dependent var		14.414	SD dependent var			6.008	
R-squared		0.572	Number of obs			20	
F-test		5.382	Prob > F			0.000	
Akaike crit. (AIC)		-245.017	Bayesian crit. (BIC)			-238.047	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

المصدر: مخرجات برنامج Stata v14

بلغت قيمة F المحسوبة (٥,٣٨٢) وقيمة دلالة إحصائية (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل كبير، بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (٠,٥٧٢) وهو ما يدل على أن (٥٧,٢٪) من التغيرات التي تحدث في حجم أعمال شركات المسح الجوي ترجع إلى التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - إجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - إجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - إجمالي الاتوة المحصلة من البنك المركزي من شركات إنتاج الذهب من المناجم المصرية)، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة، معادلة الانحدار المستخرجة من النموذج والتي نستطيع التنبؤ من خلالها:

$$SIA_{it} = 0.372 + 0.404 LIC_{it} + 0.380 ARE_{it} + 0.193 INV_{it} + 0.527 TAX_{it} + 0.342 ROY_{it} + 0.085 AIR_{it} + 0.21 CIT_{it}$$

3) **الفرض الفرعي الثالث $H_{1:3}$:** هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المناجم المضافة حديثاً.

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين إلى أن قيمة المعنوية بلغت (٠,٧١٣٠) وهي أكبر من ٥%، أي أنه لا يوجد أي اختلاف للتباين في نموذج الانحدار المقدر، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض العدم بأنه لا يوجد أي اختلاف للتباين للنموذج، ورفض الفرض البديل بأنه يوجد اختلاف تباين للنموذج، وهو ما يُعدُّ أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج المقدر، كذلك جاءت قيمة المعنوية لنموذج الانحدار الخطي (٠,٢٥٨٥) وهي أكبر من ٥%، أي أنه يمكن قبول الفرض العدم، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو مؤشر جيد على جودة النموذج. وفيما يلي عرض نتائج نموذج الانحدار المقدر.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الثالثة

Num	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
LIC	0.201	1.371	4.54	.007	0.608	1.011	**
Are	0.043	1.134	3.32	.004	0.248	1.334	**
INV	0.046	1.340	3.35	.003	0.045	2.450	**
tax	0.103	1.862	4.13	.009	0.001	2.001	**
ROY	0.024	1.140	2.26	.006	0.001	1.001	**
air	0.069	1.174	4.06	.004	2.627	2.49	**
cit	0.135	1.231	3.13	.000	0.045	4.314	**
Constant	0.503	2.980	3.17	.009	-6.996	5.991	**
Mean dependent var		1.050	SD dependent var			1.191	
R-squared		0.402	Number of obs			20	
F-test		5.154	Prob > F			0.004	
Akaike crit. (AIC)		68.428	Bayesian crit. (BIC)			76.394	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

المصدر: مخرجات برنامج Stata v14

بلغت قيمة F المحسوبة (٥,١٥٤) وبقية دلالة إحصائية (٠,٠٠٤) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل كبير، بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (٠,٤٠٢) وهو ما يدل على أن (٤٠,٢٪) من التغيرات التي تحدث في عدد المناجم المضافة حديثاً ترجع إلى التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنوياً - المساحة المرخصة المضافة - إجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - إجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - إجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات إنتاج الذهب من المناجم المصرية)، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة، معادلة الانحدار المستخرجة من النموذج والتي نستطيع التنبؤ من خلالها:

$$NUM_{it} = 0.503 + 0.201 LIC_{it} + 0.043 ARE_{it} + 0.046 INV_{it} + 0.103 TAX_{it} + 0.024 ROY_{it} + 0.069 AIR_{it} + 0.135 CIT_{it}$$

4) الفرض الفرعي الرابع $H_{1:4}$: هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم إنتاج المناجم المضاف حديثاً سنوياً للخدمة.

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين إلى أن قيمة المعنوية بلغت (٠,٢٧١٠) وهي أكبر من ٥٪، أي أنه لا يوجد أي اختلاف للتباين في نموذج الانحدار المقدر، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض بعدم بقاءه لا يوجد أي اختلاف للتباين للنموذج، ورفض الفرض البديل بأنه يوجد اختلاف تباين للنموذج، وهو ما يُعدُّ أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج المقدر، كذلك جاءت قيمة المعنوية لنموذج الانحدار الخطي (٠,١٨١) وهي أكبر من ٥٪، أي أنه يمكن قبول الفرض بعدم، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو مؤشر جيد على جودة النموذج. وفيما يلي عرض نتائج نموذج الانحدار المقدر.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرابعة

Pro	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
LIC	0.505	3.867	4.77	.002	-54.763	5.663	**
Are	0.438	4.992	3.29	.021	-17.314	4.438	**
INV	0.240	1.340	3.43	.003	5.320	3.430	**
tax	0.005	1.015	4.32	.000	-.029	.039	**
ROY	0.217	1.018	2.79	.000	.177	.257	**
air	0.156	4.846	-3.56	.000	-51.633	-60.567	**
cit	0.381	7.347	4.32	.001	-31.992	10.754	**
Constant	0.147	11.271	5.59	.000	-77.291	37.586	**
Mean dependent var		1736.450	SD dependent var			1117.981	
R-squared		0.599	Number of obs			20	
F-test		1811.261	Prob > F			0.000	
Akaike crit. (AIC)		213.228	Bayesian crit. (BIC)			221.194	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

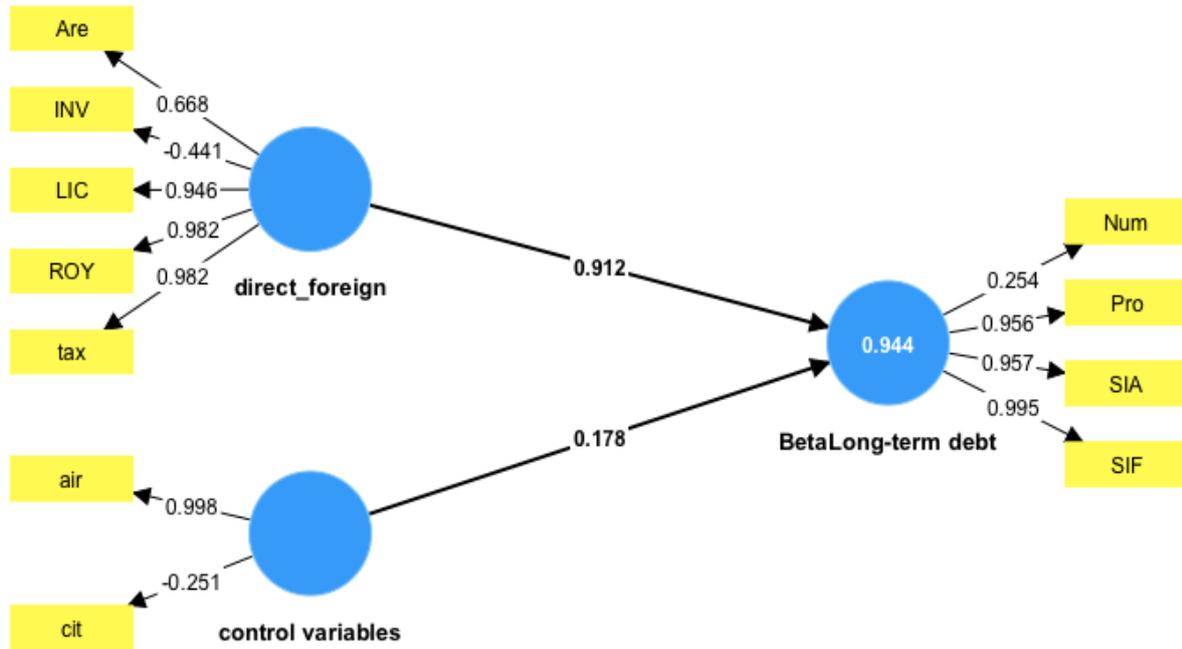
المصدر: مخرجات برنامج Stata v14

بلغت قيمة F المحسوبة (١٨١١) وقيمة دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل كبير، بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (٠,٥٩٩) وهو ما يدل على أن (٥٩,٩٪) من التغيرات التي تحدث في حجم إنتاج المناجم المضاف حديثاً سنوياً للخدمة ترجع إلى التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنوياً - المساحة المرخصة المضافة - إجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - إجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - إجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات إنتاج الذهب من المناجم المصرية)، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة، معادلة الانحدار المستخرجة من النموذج والتي نستطيع التنبؤ من خلالها:

$$pro_{it} = 0.147 + 0.505 LIC_{it} + 0.438 ARE_{it} + 0.240 INV_{it} + 0.005 TAX_{it} + 0.217 ROY_{it} + 0.156 AIR_{it} + 0.381 CIT_{it}$$

(5) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول:

توضح نتائج اختبار تحليل المسار نتائج الفرض الرئيسي الأول للدراسة والقائل بأن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأدوات التمويل طويل الأجل"،



المصدر: من مخرجات برنامج SMART-PLS v4

شكل رقم (٢) نتائج تحليل المسار للفرض الرئيسي الأول

توضح نتائج تحليل المسار متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - إجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - إجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - إجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات إنتاج الذهب من المناجم المصرية) تؤثر إيجابياً علي متغيرات المتغير التابع أدوات التمويل طويل الأجل وهي (حجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة - حجم اعمال شركات المسح الجوي - عدد المناجم المضافة حديثا - حجم إنتاج المناجم المضاف حديثا سنويا للخدمة) بقيمة (٠,٩١٢).

كما تؤثر المتغيرات الرقابية وهي (الموانئ البحرية والمطارات الجوية المتواجدة بمواقع التعدين - المدن الجديدة المنشأة حديثا والموجودة بمناطق التعدين) إيجابياً علي متغيرات المتغير التابع أدوات التمويل طويل الأجل بقيمة (٠,١٧٨)، كما بلغ معامل التفسير (٠,٩٤٤) أي أن ٩٤,٤٪ من التغيرات التي تحدث في أدوات التمويل طويل الأجل ترجع الي التغير في كلاً من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الرقابية، كما ان هذه المتغيرات دالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من (٠,٠٥) مما يدل علي الأثر المعنوي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية علي المتغيرات التابعة.

تاسعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

تهدف الدراسة الي تحديد مدي صحة الفروض محل الدراسة مما يساهم في التوصل إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين ادوات التمويل طويل الاجل بهدف تنمية الثروة المعدنية والاقتصاد المصري بالتطبيق علي مناجم الذهب بمصر، وايضا توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى قدرته علي تحسين ادوات التمويل طويل الاجل وتحقيق تنمية للثروة المعدنية و أيضاً للإقتصاد المصري. وفيما يلي عرض لاهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

1) تدل نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة". بأن قيمة معامل التفسير تدل علي أن (٦٩,٨٪).

من التغيرات التي تحدث في حجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة ترجع الي التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية)، كما جادت قيمة المعلمات لكل متغير إيجابية في نموذج الدراسة الأول وبالتالي قبول فرض الدراسة القائل بأن "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة".

(2) بنما تدل نتائج اختبار معامل التفسير للفرض الفرعي الثاني علي أن (٢,٥٧٪) من التغيرات التي تحدث في حجم اعمال شركات المسح الجوي ترجع الي التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية)، كما جاءت قيمة المعلمات لكل متغير إيجابية في نموذج الدراسة الثاني وبالتالي قبول فرض الدراسة القائل بأن "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اعمال شركات المسح الجوي".

(3) كذلك تدل نتائج اختبار معامل التفسير للفرض الفرعي الثالث علي أن (٢,٤٠٪) من التغيرات التي تحدث في عدد المناجم المضافة حديثاً ترجع الي التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية)، كما جاءت قيمة المعلمات لكل متغير إيجابية في نموذج الدراسة الثالث وبالتالي قبول فرض الدراسة القائل بأن "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المناجم المضافة حديثاً".

(4) أيضاً تشير نتائج تحليل معامل التفسير للفرض الفرعي الرابع، الي أن (٩,٥٩٪) من التغيرات التي تحدث في حجم انتاج المناجم المضاف حديثاً سنويا للخدمة ترجع الي التغير في (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية)، كما جاءت قيمة المعلمات لكل متغير إيجابية في نموذج الدراسة الرابع وبالتالي قبول فرض الدراسة القائل بأن "هناك علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم انتاج المناجم المضاف حديثاً سنويا للخدمة".

(5) توضح نتائج اختبار تحليل المسار للفرض الرئيسي الأول للدراسة بأن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (عدد الرخص المصدرة للبحث سنويا - المساحة المرخصة المضافة - اجمالي الاستثمارات المصروفة في عمليات البحث السنوية - اجمالي التحصيل الضريبي للشركات العاملة بإنتاج الذهب من المناجم بمصر - اجمالي الاتاوة المحصلة من البنك المركزي من شركات انتاج الذهب من المناجم المصرية) تؤثر إيجابياً علي متغيرات المتغير التابع أدوات التمويل طويل الأجل وهي (حجم اعمال شركات الحفر الوطنية او الأجنبية العاملة بالدولة - حجم اعمال شركات المسح الجوي - عدد المناجم المضافة حديثاً - حجم انتاج المناجم المضاف حديثاً سنويا للخدمة) بقيمة (٩١٢,٠)، وبالتالي قبول فرض الدراسة القائل بأن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأدوات التمويل طويل الأجل".

وبناء علي ما سبق فإن نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة توصلت الي ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر علي ادوات التمويل طويل الاجل بهدف تنمية الثروة المعدنية والاقتصاد المصري خاصاً مناجم الذهب

بمصر، فنجد من متغيرات الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعدين تؤثر بشكل كبير في حجم أعمال شركات الحفر الوطنية أو الأجنبية العاملة في جمهورية مصر العربية بنسبة حوالي ٧٠٪، كذلك يؤثر بنسبة ٥٧٪ علي حجم أعمال شركات المسح الجوي، بينما يؤثر في عدد المناجم المضافة حديثا بقيمة ٤٠٪، اما حجم انتاج المناجم المضاف حديثا سنويا للخدمة فتؤثر الاستثمارات الأجنبية فية بنسبة ٦٠٪، واقتصادياً يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعدين علي الوظائف المباشرة بقيمة ٤٣٪، بينما يؤثر علي الوظائف غير المباشرة بقيمة ٤١٪، وتشير تلك النتائج السابقة علي ان متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابيا علي نمو ونشاط قطاع التعدين المصري وبالتالي علي الاقتصاد ككل.

كما قامت الهيئة العامة المصرية للتعدين بعمل ملتقيات من اجل الترويج لفرص الاستثمار في قطاع التعدين بمشاركة رجال الأعمال وذلك للترويج عن الفرص الاستثمارية الجادة والمجدية كذلك قامت بوضع نموذج اقتصادي لتفعيل البعد التنموي لقطاع التعدين خاصاً انتاج الذهب لتحقيق نتائج مرجوة لتنمية قطاع التعدين وتفعيل أبعاده التنموية بناد علي خطة تطوير القطاع التي اطلقت عام ٢٠١٨، كما توصلت الدراسة الي ان الهيئة العامة المصرية للتعدين تحتاج الي إضافة مجموعه من السياسات الاقتصادية بهدف التأثير المباشر علي الاقتصاد ومن هذه السياسات مايلي:

- سياسة إحلال الواردات: وهي تعني أن ننتج ونستخرج محليا ما كنا نستورده من قبل أو ننتج ونستخرج محليا ما كأن يمكن أن نقوم باستيراده لو لم يتم هذا الإنتاج، وقد طبقت هذه الإستراتيجية سابقا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في معظم الدول الصناعية المتقدمة حاليا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. ويمكن تطبيقها في مصر على قطاع التعدين بما يحقق هدف التنمية الاقتصادية ككل.
- سياسة تنمية الصادرات: ويقصد بها إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية كالسلع المصنوعة من المواد الأولية أي تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها، وإحلال السلع شبه المصنعة والسلع المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية، وبهذا يسهم قطاع التعدين برفع معدلات النمو للاقتصاد القومي، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة معدلات السلع المصدرة سواء مواد أولية أو سلع تامة الصنع.

توصي الدراسة بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال التعدين من خلال تحسين البيئة الجاذبة لهذا النوع من الاستثمارات وتقديم تسهيلات في عمليات البحث والاستكشاف.
- إقامة الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على هذه المواد سواء صناعات إنشائية أو معدات ومركبات والآلات والإلكترونيات.
- خفض نسب الاستقطاع من هذه الشركات حتي تكون عامل جاذب لها وبعد ذلك زيادة هذه النسب تدريجيا.
- ضرورة إعادة استخدام مياه معالجة الخامات المعدنية مرة أخرى في الأنشطة التعدينية المختلفة وبالتالي الحد من استنزاف المياه الجوفية والمحافظة على الثروات المائية
- الاستفادة من الحفر المكشوفة والخنادق والتجاويف الأرضية بعد انتهاء أعمال التعدين لعمل بحيرات اصطناعية وتحويل مناطق التعدين إلى منتجعات سياحية لجذب السياح من جميع أنحاء العالم.
- زراعة الأراضي التعدينية بعد إنتهاء أنشطة التعدين بها مما يساهم في الحد من حدوث مشاكل بيئية بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية.
- توفير أوعية استثمارية تساعد أصحاب رؤوس الأموال علي الاستثمار في قطاع التعدين ضرورة تفعيل دور التقنيات الحديثة في دعم مشاريع قطاع التعدين وذلك لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية في المنطقة مصر.

- أهمية دور القطاع المصرفي في تأمين التمويل الكافي للاحتياجات الاقتصادية و التنمية في هذه المرحلة الحرجة وذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية والعمل علي توجيهها نحو استثمارات منتجة في قطاع التعدين اقتصاديا.

عاشراً: قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- (1) أحمد، إيناس عثمان (٢٠٢٠) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في فيتنام. مجلة البحوث التجارية، 42(٤)، ١٦-٣٣.
- (2) أحمد، ضوالببت أحمد؛ والمجتبي، الطيب محمد (٢٠٢٠) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في السودان للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨). مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، ٣٢، ٥٩٥-٦١٤.
- (3) ابو قحف، عبد السلام، 1998. " ادارة الاعمال الدولية"، ط٢، دار الإشعاع، الإسكندرية.
- (4) الباجوري، خالد عبد الوهاب (.) ١٠٢١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة ٢، (٣)، ٦-٤٠.
- (5) البدري، عصام أحمد (٢٠١٧) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري باستخدام نموذج النمو الداخلي، المجلة العلمية للبحوث التجارية. العدد الأول والثاني، ٦٠-١٠٨.
- (6) برنامج الاقتصادي تطوير قطاع التعدين المصري. (٢٠٢٣). الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية . <file:///Users/sheriffathy/Zotero/storage/29BJULS8/TDIDDataShow.html>
- (7) برنامج تطوير قطاع التعدين المصري. (٢٠٢٣). الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية . <file:///Users/sheriffathy/Zotero/storage/29BJULS8/TDIDDataShow.html>
- (8) جاسم، محمد سلمان (٢٠١٩) دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٢(٣٨).
- (9) جباري، شوقي؛ والحداد، محمد محجوب (٢٠١٣) مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا: دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع، ٢٠٦-٢٠٨.
- (10) حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر»، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، عمان، مجلد ٥، عدد ٢، صص ١٦٧ – ١٩٥
- (11) حسين، معاوية (٢٠١٤) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٨(٢)، ١٠٣- ١٥٠.
- (12) حكيم، نشاد (٢٠١٨) أثر صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي Var. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، ٥(٢)، ١١٦ - ٢٢٩.
- (13) الحناوي ، محمد صالح (٢٠٠٠) الدارة المالية والتمويل ، دار الجامعة لمنشر والطباعة والتوزيع .
- (14) الخطيب، محمود أحمد (٢٠١٥)، أصول المنهجية العلمية في بحوث العلوم الإدارية مدخل الجدارات، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.
- (15) ركات، هاني رزق (٢٠١٨) الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول، ٧٢٦- ٧٢٩.
- (16) الزبيدي ، حمزة محمود (٢٠٠٤) الدارة المالية المتقدمة ، دار الوراق لمنشر والتوزيع ، عمان.
- (17) ساهرة الثعلبي، سكرة الثعلبي.(٢٠١٥) " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩-٢٠١٣) ، جامعة البصرة، العراق .
- (18) سعدي، هند (٢٠١٧). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في البلدان العربية: دراسة قياسية اقتصادية (١٩٨٠- ٢٠١٤). رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضيايف المسيلة، الجزائر.

- 19) السنطاوي، احلام (٢٠٢١) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ٢٠٢٢-٢٠١٨، المجلة العربية للإدارة، ٤١(٣)، ٦-١٢ .
- 20) السيد، جيهان محمد (٢٠١٧). الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١٩، العدد ٢، الكويت، ص ص ٤٥-٨٠ .
- 21) الشديفات ، خمدون ابراهيم (٢٠٠١) ادارة وتحميل مالي ، الطبعة الاولى ، دار وائل لمنشر، عمان .
- 22) شلبي، ماجدة (٢٠١٣). الإستثمار الاجنبي المباشر و أثره على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، ١٠٤(٥١٠).
- 23) الصغير، عبد الحفيظ محمد (٢٠١٤) قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩ ، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا) .
- 24) طارق نوير ، ٢٠٠٥ ، تقييم جودة احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر .
- 25) عبد الجواد، ا. و. احمد، ا. (٢٠٢٠). التحديات التي تواجه تأهيل المناجم والمحاجر سياحياً. المجلة المصرية للسياحة والضيافة، ٢٧(١)، ٢١-٣٧ .
- 26) عبد الرحيم، محمد سعد محمود (٢٠٢٣) أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر: دراسة قياسية للفترة 1996 – 2020. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢) ٤، ١٦١ - ٢١٢ .
- 27) عبدالحميد، خالد عبد الحميد (٢٠١٧). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠- ٢٠١٥). المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، ٤٧(١)، ٨-٣٨ .
- 28) عبدالله الحابر. ٢٠٠٠ ، دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية في مصر و توزيعها الاقليمي: دراسة التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠
- 29) العتيبي، محمد (٢٠١٩) قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ٦(٦)، ٧٦٩-٧٧٢ .
- 30) العيد، بيوض محمد، 2011 . " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : تونس، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 31) لشال، مها محمد (٢٠٢٠) تأثير النمو الاقتصادي علي البطالة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥١(١)، ٥١١-٥٧٤ .
- 32) الله، خ. و. عابدين، ر. (١٩٨٦). دراسة تحليلية لبعض مصادر الثروة المعدنية في مصر وتوزيعها الاقليمي. معهد التخطيط القومي.
- 33) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012. " جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع والتحديات "، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثالث، السنة الثلاثون.
- 34) محمد مطر ، ٢٠٠٩ ، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ط٥، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
- 35) الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية. (٢٠٢٢) http://emra.gov.eg/UI/Lang1/TDID_ataShow.aspx?ID=46
- 36) الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية. (٢٠٢٣) http://emra.gov.eg/UI/Lang1/TDID_ataShow.aspx?ID=14

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Brio, Flora Panna and Erdey, Laszlo and Gall, Jozsef and Markus, Adam (2019), ‘‘The Effect of Governance on Foreign Direct Investment in Latin America —Issues of Model Selection’’, Global Economy Journal Vol. 19, No. 1, pp 1-20.

- 2) Choe, J.I." Do foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth? *Review of Development Economics*", Vol. 7, No.1, 2003.
- 3) Dar, Adeel Ahmad and Muhammad, Taj and Mehmood, Bilal, "Is There a Relationship between Foreign Direct Investment, Human Capital, Trade Openness and Economic Growth of Pakistani Economy?" *Sci. Int. (Lahore)*, Vol. 28(1), Feb. 2016.
- 4) Ghazi, Aziz Omar (2018), "Institutional quality and FDI inflows in Arab economies", *Finance Research Letters*, Volume 25, pp 111 – 123.
- 5) Har, Wai-Mun and Teo, Kai-Lin and Yee, Kar-Mun, "FDI and Economic Growth Relationship: An Empirical Study on Malaysia", *International Business Research*, Vol. 1, No. 2, April 2008
- 6) Jurčić, Ljubo and Franc, Sanja and Barišić, Antea (2020), "Impact of Institutional Quality on Foreign Direct Investment Inflow: Evidence from Croatia ", *Business Systems Research*, Volume 11, pp 44 – 58.
- 7) L.K. vong, 2006, *Foreign Direct Investment . concepts and Relevance to Macao*, www.businessmonitor.com.
- 8) Mahmood, Nihal and Shakil, Mohammad Hassan and Akinlaso, Ishaq Mustapha and Tasnia, Mashiyat (2019), "Foreign direct investment and institutional stability: who drives whom? " *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, Vol. 24 No. 47, pp. 145-156
- 9) Metwally, M., *The Effect of Eu. Foreign Direct Investment in the Middle East*, *European Business Review*, Vol. 20, No. 2, 2004.
- 10) Mishra, Deepak, 2001. " Inflow Private Capital and Growth, *Finance and Development*, Vo 138, N 2.
- 11) MOHAMMAD Mafizur, MOHAMMAD SHAHBAZ, *Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan*, MPRA Paper, N°29805, Pakistan, 23 Mars, 2011.
- 12) Olofsdotter, K., "Foreign direct investment, country capabilities and economic growth", *International Business Research*, Vol. 134 No.3, 1998.
- 13) Rodríguez-Pose, Andrés and Cols, Gilles (2017), "The determinants of foreign direct investment in sub-Saharan Africa: What role for governance? " *Regional Science Policy & Practice*, Volume 9, Issue2, pp 63-81.
- 14) Seffrey , P.Graham and R. Bamy Spaulding , 2005 , *understanding foreign direct investment (FDI) , www.investkorea.org*.
- 15) Simionescu, Mihaela, "The Relation Between Economic Growth and Foreign Direct Investment During the Economic Crisis in the European Union", *Journal of Economics and Business*, Vol. 34, No. 1, 2016.
- 16) Subasat, Turan and Bellos, Sotirios (2013), "Governance and foreign direct investment in Latin America: A panel gravity model approach ", *Latin American Journal of Economics*, vol. 50, issue 1, pp 107–131.
- 17) Watson ,Denzil & Head , Anthony (1998) *corporate finance principles & practices* , pitman publishing